الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2005/21
20 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الثالثة والعشرون

مونتريال، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر–٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

المادة ٦ من الاتفاقية

تقرير عن حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المادة ٦ من الاتفاقية

مذكرة أعدتها الأمانة*

ملخص

عقدت حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المادة ٦ من الاتفاقية في يوكوهاما، باليابان، في ١٣–١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبحث مشاركون من ٢٨ طرفاً قضايا تتعلق بتنفيذ برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية، واعترفوا بأن التنفيذ الناجح للبرنامج حاسم في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. كما سلموا بأنه رغم إحراز بعض التقدم في مجالات التثقيف والتدريب والتوعية العامة في المنطقة، تظل الحاجة تدعو إلى معالجة العديد من القضايا وتخطي العديد من الحواجز. وقد تود الهيئة الفرعية للتنفيذ استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير لتحديد المسائل التي تحتاج إلى المزيد من النظر فيها واتخاذ الإجراءات الممكنة بصددها.

* تقرر تقديم هذه الوثيقة بعد الموعد المحدد لأن حلقة العمل عقدت في أيلول/سبتمبر.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً- مقدمـــة	١ -٣	٣
ألف- الولاية.....	١ -٢	٣
باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٣	٣
ثانياً- تنظيم حلقة العمل.....	٤ -٧	٣
ثالثاً- المداولات	٨ -١١	٤
رابعاً- عروض البلدان وتبادل الخبرات.....	١٢-٣٠	٥
خامساً- فرص تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية	٣١	٩
سادساً- الشواغل والقيود والحواجز العامة	٣٢-٣٧	١٠
سابعاً- المجالات المواضيعية.....	٣٨-٧٠	١١
ألف- التوعية العامة والاتصال والمشاركة العامة	٣٨-٤٧	١١
باء- التثقيف والتدريب والحصول على المعلومات.....	٤٨-٥٩	١٢
جيم- التعاون الدولي والإقليمي	٦٠-٧٠	١٤
ثامناً- قضايا الدول الجزرية الصغيرة وشواغلها	٧١	١٦
تاسعاً- استنتاجات وقضايا تحتاج إلى مزيد من البحث	٧٢-٧٨	

أولا– مقدمة

ألف – الولاية

١– جـــددت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها السابعة عشرة التأكيد على أن حلقات العمل الإقليمية يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز تطوير وتنفيذ برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية، وأن حلقـــات العمل تلك يمكن أن تمضي قدماً بالعمل المتعلق بتقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات وتبادل الخبرات والمعلومات بشأن الأنشطة ذات الصلة (FCCC/SBSTA/2002/13، الفقرة ٥٢(ب)).

٢– وجددت الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الثامنة عشرة التأكيد على أن حلقات العمل الإقليمية يمكن أن تمضي قدماً بالعمل المتعلق بتقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات وتبادل الخبرات والمعلومات، ورحبت في دورتها الحادية والعشرين بعرض حكومة اليابان استضافة حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ المادة ٦ من الاتفـــاقية بالتزامـــن مع الحلقـــة الدراسية الخـــامسة عشـــرة لآسيـــا والمحيـــط الـــهادئ بشـــأن تغير المنـــاخ (FCCC/SBI/2004/19، المادة ٦٤).

باء – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣– يمكـــن للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تستخدم المعلومات الواردة في هذا التقرير لتوفير المزيد من الإرشادات حول تنفيذ برنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية.

ثانياً– تنظيم حلقة العمل

٤– عقدت حلقة العمل الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن المادة ٦ من الاتفاقية في ١٣–١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ عقب الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ التي عقدت في ١١–١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في يوكوهاما، باليابان، (وعقدت جلسة ختامية مشتركة لكلا الاجتماعين في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).

٥– وركزت الحلقة الدراسية على تحديد فرص تحقيق مزايا مشتركة من خلال جهود تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة، والفرص المتعلقة بآلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو، واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. وركزت حلقة العمل على فرص تعزيز تطوير وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ من الاتفاقية في منطقة آسيا والمحيط الهـــادئ. ومـــع أن محور تركيز الاجتماعين كان مختلفاً، فإنهما عالجا بعمق العديد من القضايا المتصلة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة. وبالتالي، فقد كان الاجتماعان متكاملين إلى حد بعيد في التصميم والتمويل والمشاركة. وقد موّل حلقة العمل حكومات أستراليا ونيوزيلندا واليابان فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦– وقد نظمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حلقة العمل بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون الوثيق مع حكومة اليابان المضيفة بواسطة وزارة البيئة ومركز التعاون البيئي فيما وراء البحار.

٧- ودعي خبراء المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقديم عروض وللمشاركة في المناقشات في حلقة العمل. وحضر حلقة العمل ٤٧ خبيراً من ٢٨ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و٧ ممثلين من ٣ منظمات حكومية دولية و٦ منظمات غير حكومية.

ثالثاً- المداولات

٨- بناء على دعوة من رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، السيد توماس بيكر، الذي لم يتمكن من الحضور، تولى رئاسة حلقة العمل، بالنيابة عنه، السيد كوك سينغ ياب، نائب المدير العام لإدارة خدمات الأرصاد الجوية الماليزية.

٩- وافتتح حلقة العمل السيد كوك سينغ ياب الذي شدد على أن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية وبرنامج عمل نيودلهي هما عاملان حاسمان في التنفيذ الفعال للاتفاقية وبروتوكول كيوتو، ورحب بالفرصة التي أتاحتها حلقة العمل لتبادل الخبرات وتقديم رؤى متبصِّرة مفيدة من أجل تعزيز تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية. وأبدى السيد أوسامو ميزونو من وزارة البيئة اليابانية المزيد من الملاحظات الافتتاحية وأكد على التوازن بين المبادرات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمادة ٦، وإدماج الدروس المستخلصة من تبادل الخبرات من مختلف بلدان المنطقة، وأهمية إقامة شراكات وشبكات في مجال تنفيذ المادة ٦. ورحبت أمانة اتفاقية تغير المناخ بالمشاركين في حلقة العمل وأكدت على أهمية حلقات العمل الإقليمية في تبادل المعلومات الخاصة بمنطقة معينة وفي تبادل أفضل الممارسات وإيجاد الحلول المشتركة.

١٠- وقُدم عرضان كمدخل إلى حلقة العمل. ففي العرض الأول، قدمت الأمانة لمحة عن المادة ٦ من الاتفاقية وبرنامج عمل نيودلهي وكررت التأكيد على أهمية الأنشطة المنصوص عليها في المادة ٦ والتي تتجاوز القضايا المتعلقة ببناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها وتدابير التخفيف والتكيف. وشددت الأمانة على أنه نظراً لعدم وجود أي ترتيب خاص بتمويل الأنشطة المنصوص عليها في المادة ٦، فإن من المهم تحديد الموارد الإقليمية القائمة وتوظيفها. وقدم العرضَ الثاني السيد مايكل ويليامس من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نتائج الاستبيان الخاص بالمادة ٦ في آسيا والمحيط الهادئ. وأبلغ حلقة العمل بأن التوعية العامة تتصدر قائمة الأولويات ويليها بالترتيب التدريب والتثقيف والتعاون الدولي والمشاركة العامة والحصول على المعلومات. كما شدد على أنه ينبغي اعتبار نتائج الاستبيان استدلالية فقط، لأنها استندت إلى ١٦ جواباً من ١٣ بلداً في المنطقة.

١١- وبعد الجلسة التمهيدية، عقدت جلسات مواضيعية عامة بشأن تبادل الخبرات والدروس المستخلصة وبشأن فرص التوعية العامة، والاتصال والمشاركة العامة؛ والتثقيف والتدريب والحصول على المعلومات؛ والتعاون الإقليمي والدولي. وركزت الجلسة العامة بالكامل على عروض البلدان وتبادل الخبرات والدروس المستخلصة بشأن تنفيذ المادة ٦. وقُسمّت الجلسة إلى ثلاثة أفرقة مناقشة: الفريق ألف، وترأسه السيد أمجد عبد الله (مالديف)، بشأن التوعية العامة والاتصال وحصول الجمهور على المعلومات والمشاركة العامة؛ والفريق باء، وترأسته السيدة جوسلين غوكو (الفلبين)، بشأن التثقيف والتدريب؛ والفريق جيم، وترأسه السيد دادانغ هيلمان (إندونيسيا)، بشأن فرص التعاون الإقليمي والدولي. وركز اليوم الثاني على ثلاث جلسات مواضيعية للأفرقة العاملة بشأن المواضيع المذكورة آنفاً. وترد جميع العروض التي قدمها المشاركون وقائمة المشاركين وجدول الأعمال في موقع اتفاقية

تغير المناخ على الإنترنت (http://unfccc.int) إضافة إلى تفاصيل الجلسة الختامية بشأن النتائج التي خلصت إليها حلقة العمل والتي عقدت بالتزامن مع الجلسة الختامية للحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ.

رابعاً- عروض البلدان وتبادل الخبرات

١٢- قدم ممثلون لأحد عشر بلداً (هي: أستراليا وإندونيسيا وأوزبكستان وباكستان وبنغلاديش وتايلند والصين والفلبين وملديف والهند واليابان) عروضاً عن أنشطتها المتعلقة بالمادة ٦ من الاتفاقية. وقدم العرض الأول السيد جيمس شيفلين من إدارة البيئة والتراث، أستراليا، بشأن قضية الإبلاغ عن تغير المناخ. وأكد على أن من شأن الإبلاغ الفعال أن يزيد الوعي بالمشكلة ويحفز على العمل ويقدم معلومات عن البدائل ويبلغ النتائج إلى جمهور أوسع.

١٣- وبحث السيد ناصر الدين (من بنغلاديش) احتياجات التوعية والتدريب من أجل إدراج تغير المناخ في السياسات والبرامج الوطنية. وأشار إلى أن حكومة بنغلاديش، إدراكاً منها لآثار تدهور البيئة وتغير المناخ، قد أنشأت مؤخراً خلية معنية بتغير المناخ لتسهيل إدارة المخاطر وأوجه عدم التيقن المناخية، بوصفها جزءاً من تخطيطها الإنمائي الكلي وتعزيز الوعي بقضايا تغير المناخ بين مختلف أوساط أصحاب المصلحة. كما أبلغ حلقة العمل بأن نحو ٤٥ ٠٠٠ مواطن بنغلاديشي قد دُرِّبوا على التأهب للكوارث واتخاذ تدابير الطوارئ وإعادة التأهيل.

١٤- وتطرقت السيدة غاو يون، من قسم التنمية العلمية والتكنولوجية، إدارة الأرصاد الجوية الصينية، إلى تجربة الصين في مجال التوعية العامة والتثقيف والتدريب في مجال تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن الصين باشرت عدداً من المبادرات، مثل الاستقصاءات الوطنية بشأن التوعية العامة بتغير المناخ، ومشاريع نموذجية للتوعية وتعميم المعلومات في مجال تغير المناخ، والبحوث بشأن الاستراتيجية الوطنية للتوعية في مجال تغير المناخ، ووضع مواد وبرامج تدريبية في هذا المجال. كما وصفت مزايا التعاون الدولي بين الصين وكندا بشأن برامج التوعية في مجال تغير المناخ التي تركز على الشباب والمدارس، وأكدت على أن هذه البرامج تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي المتواصل (انظر الإطار ١).

الإطار ١- التعاون بين الصين وكندا في مجال تغير المناخ: التعاون بين الشمال والجنوب

استُهل في الصين عدد من برامج بناء القدرات والتدريب والتوعية في إطار مشروع التعاون بين الصين وكندا في مجال تغير المناخ، الذي تموله الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

وضع مواد تدريبية

بناء قدرات الصحفيين وتدريبهم

حملات توعية محورها الشباب -٢٨ مقالاً لجريدة "تشاينا يوث دايلي" (*China Youth Daily*)، و" Friends of Nature on Wheels"، وهو برنامج متنقل للتثقيف البيئي يوجه رسائل عن تغير المناخ إلى تلاميذ المدارس

مسابقة تصميم ملصقات في مجال تغير المناخ شارك فيها طلبة الجامعات

"مشروع توأمة المدارس" يشتمل تبادل الخبرات والتجارب ووجهات النظر بشأن تغير المناخ بين معلمين وتلاميذ في الصين وكندا.

١٥- وأكدت السيدة راجاسري ري، من وزارة البيئة والغابات، بالهند، على أن الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الهند تضطلع بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال البيئة. وأعلمت المشاركين بأن الحكومة توفر التمويل أحياناً للمؤسسات المحلية للقيام بأنشطة في مجال تغير المناخ في ميادين التثقيف والتدريب والتوعية العامة.

١٦- وأشار السيد دادانغ هيلمان، من وزارة البيئة الإندونيسية، إلى أنه رغم تنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ من الاتفاقية في إندونيسيا، لا سيما من طرف المنظمات غير الحكومية، فإنه لا يزال من المطلوب توعية مختلف أصحاب المصلحة وتدريبهم وتثقيفهم في مجال تغير المناخ. وأوضح أن الموارد المالية والبشرية المحدودة وقلة وعي واضعي السياسات والسياسيين بقضايا تغير المناخ تعوق جهود التنفيذ.

١٧- وأبرز السيد أمجد عبد الله، من وزارة البيئة والطاقة والمياه، بملديف، الاحتياجات والشواغل المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال التكيف مع تغير المناخ. وأشار بإيجاز إلى بعض الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى التثقيف والتدريب بخصوص قضايا تغير المناخ، مثل واضعي السياسات والخبراء المتخصصين في قطاعات بعينها ومقدمي الخدمات الاجتماعية والمسؤولين عن الجزر المرجانية والخبراء الوطنيين. وقال إن من شأن ذلك أن يؤدي لا إلى تعزيز الوعي العام بتغير المناخ فحسب، بل إلى تعزيز قدرة هذه المجموعات على التكيف في الأجل الطويل أيضاً.

١٨- وأشار السيد فدا محمد، من وزارة البيئة الباكستانية، إلى أن باكستان حققت بعض النجاح في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ عبر تنظيم حلقات العمل وأيام البيئة وألغاز البحث عن الكلمات وامتحانات قصيرة عن البيئة ومسابقات في شكل أسئلة وألعاب الرقعة والتعلم الإلكتروني وإصدار نشرة إخبارية بعنوان "عالم مبتسم" (*Smiling Universe*). كما أشار إلى أن إنشاء وحدة دراسات التغير الوطنية سيساعد على تيسير تعزيز تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة.

١٩- وقالت السيدة جيراردا ميريلو، من أمانة اللجنة المشتركة بين الوكالات بشأن تغير المناخ، إدارة البيئة والموارد الطبيعية، بالفلبين، إن العديد من المشاريع الممولة من الخارج قد سهّلت جهود التثقيف والتوعية العامة في مجال تغير المناخ. وشملت هذه المشاريع أنشطة إعداد البلاغ الوطني الأولي للبلد، وتنمية القدرات، والمبادرات المتكاملة في مجال بناء القدرات بشأن آلية التنمية النظيفة. وأشارت إلى أهمية عقد الجلسات الإعلامية بانتظام بشأن قضايا تغير المناخ مع السياسيين وواضعي السياسات كجزء من البرنامج الخاص بالتوعية العامة والتثقيف. كما تناولت مزايا استخدام الخبرة الوطنية وتبادل الخبرات بين البلدان كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التثقيف والتدريب (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢- أمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التدريب

دعي العديد من الخبراء من الفلبين، بواسطة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، لتدريب موظفين تقنيين من كمبوديا على إعداد مختلف عناصر البلاغ الوطني الأولي لهذا البلد، وبناء على طلب وزارة البيئة الكمبودية، أشرف خبراء من الفلبين على حلقة عمل تدريبية لفائدة موظفين تقنيين كمبوديين بشأن آلية التنمية النظيفة.

وأشرف خبراء من الفلبين على حلقة عمل تدريبية بشأن تحليل التخفيف من آثار تغير المناخ في جمهورية إيران الإسلامية.

٢٠- واستعرضت السيدة ناتاريكا فايوبارب كوبر، من مكتب الموارد الطبيعية والسياسة البيئية والتخطيط البيئي، بتايلند، بعض الأنشطة المتعلقة بالتوعية العامة في مجال تغير المناخ في تايلند. وأشارت إلى أن التوعية العامة قد شُجعت بواسطة حملات توعية وحلقات دراسية وحلقات عمل وبرامج تدريب هادفة والمشاركة في برامج حماية البيئة. وقالت إنه يجري تشجيع الإعلام بتغير المناخ والتوعية به عبر استحداث موقع مكرس على شبكة الإنترنت وإصدار *تقرير حالة البيئة* باللغة التايلندية. كما تطرقت إلى أهمية الدور الذي تقوم به الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية والقطاع الخاص في إشاعة الوعي بالبيئة وبتغير المناخ.

٢١- وتناولت السيدة غولنارا زوبكوفا، من مركز خدمات الأرصاد الجوية المائية، جمهورية أوزبكستان، الأنشطة السابقة والمقررة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ، وأشارت إلى أن الأنشطة السابقة نفذت كجزء من أنشطة تمكينية تتعلق بإعداد البلاغ الوطني الأولي للبلد. وتشمل بعض الأنشطة المقررة التي تناولتها بإيجاز وضع مواد دروس في تغير المناخ للجامعات والمعاهد الوطنية؛ ومواد إرشادية للجامعات والكليات والمدارس؛ وإعداد دليل عن اتفاقية تغير المناخ. كما أشارت إلى أنه سيُضطلع ببعض الأنشطة المقررة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٢- وقدمت أمانة اتفاقية تغير المناخ عرضاً موجزاً عن إنشاء "مركز التنسيق بين شبكات المعلومات الخاص بالمادة ٦ من الاتفاقية" الذي سيركز على التثقيف والتوعية العامة وستكون له قواعد بيانات يمكن البحث فيها وجدول زمني للأنشطة وقاعدة بيانات للمنظمات المعنية. وأشارت الأمانة إلى أن "مركز التنسيق" هذا هو قيد الإنشاء وسيدشَّن نموذج له في الدورة الثالثة والعشرين للهيئة الفرعية للتنفيذ.

٢٣- وعرض السيد مايكل ويليامس بإيجاز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز تنفيذ المادة ٦ عبر التعاون الدولي في مختلف بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تناول الدروس المستخلصة من الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمختلف البلدان في مجال إعداد برامجها الوطنية في إطار المادة ٦. وأبلغ حلقة العمل بأن أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠٠٦ تشمل تقديم الدعم للمشاريع الوطنية التي تعد في إطار المادة ٦، وتوعية الشباب، ومؤسسات الأعمال والصحافة، وتوزيع نصوص ورسوم بيانية غير مشمولة بحق الملكية الفكرية، وإصدار كتيب عن "أفضل الممارسات"، وتحديد المشاريع المعدة في إطار المادة ٦ ودعمها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٤- وعـــرض الســـيد ماكـــاتو كاتو، من مركز التعاون البيئي فيما وراء البحار، باليابان، بعض الدروس المستخلصـــة من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ من خلال التعاون الدولي مع اليابان. وأوضح على أن جزءاً كبيراً من تعـــاون اليابان الدولي في مجال البيئة ينفذ بواسطة أنشطة مثل الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ، ومن خلال دورات تدريبية تنظمها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي كجزء مـــن مـــبادرة كيوتو، والمركز الإعلامي لآليات كيوتو. وتشمل بعض الدروس المستخلصة ضرورة أن تكون الأنشطة المضطلع بها في إطار المادة ٦ محددة الهدف وأن تستخدم عمليات قائمة على المشاركة وتتسم بالاستمرارية.

٢٥- وألقـــت العروض الوطنية والمناقشات العامة التي تلت ذلك الضوء على بعض القضايا الهامة ذات الصلة بـــتعزيز التوعية العامة، ووضع استراتيجيات للاتصال، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة والجمهور في معالجة قضـــايا تغير المناخ. واعترف المشاركون بأن من شأن الاتصال الفعال أن يفضي إلى زيادة الوعي بالمشكلة، وإلى العمـــل، وتوفـــير المزيد من المعلومات، والإبلاغ عن النتائج. لذا، من اللازم وضع استراتيجيات مختلفة في مجال الاتصال والتوعية العامة لمختلف الفئات المستهدفة.

٢٦- وطُرحت مسألة رئيسية أثناء العروض وهي أنه ليس للبلدان سياسات محددة تتعلق بالمادة ٦ من الاتفاقية، لكن العديد من سياساتها وبرامجها في مجالي البيئة والتنمية المستدامة تتضمن عناصر يمكن اعتبار أن لها علاقة بالمادة ٦. فقـــد أدرجـــت في العديد من البرامج والمشاريع في مجال التنمية المستدامة قضايا التثقيف والتدريب والتوعية العامة. ويرد أدناه ملخص لبعض القضايا والشواغل الأساسية التي طرحت في أثناء العروض.

٢٧- فقد أشارت المعلومات المقدمة في العروض وفي سياق تبادل الخبرات والدروس المستخلصة إلى أن بعض بلدان المنطقة تنفذ أنشطة تتعلق بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ، لكن معظم هذه الأنشطة ليســـت مقـــترنة رسمياً ببرنامج عمل نيودلهي بشأن المادة ٦ من الاتفاقية. بيد أن المشاركين اعترفوا بأن مستوى التنفـــيذ متباين جدا بين البلدان. ففي بعض البلدان، لوحظ أن مستوى التنفيذ متدن جداً أو هو منعدم تماماً، في حين أن في بلدان أخرى بلغ الاتصال والمشاركة العامة مستويات رفيعة في مجال صنع السياسات (كما هي الحال في الصين والفلبين). ويمكن عزو ذلك إلى تفاوت الموارد المالية والتقنية والبشرية من بلد لآخر في المنطقة.

٢٨- وقـــد وَضعت نتائج الاستقصاء السابق لحلقة العمل الذي شمل ١٣ بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمشار إليه في الفقرة ١٠ أعلاه، التوعية العامة في صدارة الأولويات، يليها التدريب والتثقيف والتعاون الدولي والمشـــاركة العامـــة. وتشـــمل الفئات الأساسية المستهدفة بالتوعية في المنطقة واضعي السياسات في الوزارات والـــبرلمانات، يليهم عامة الجمهور. وفيما يتعلق بالأولويات في مجال التدريب في المنطقة، وضع المجيبون دراسات قابلـــية التأثر على رأس قائمة الأولويات، تليها الحاجة إلى البحث والمراقبة المنهجية والتكيف وإعداد قوائم جرد غـــازات الدفيـــئة. لذا، فإن نتائج الاستقصاء تشبه نتائج استقصاءات مماثلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أجرتها الأمانة في حلقات العمل الإقليمية بشأن المادة ٦.

٢٩- وأشـــار المشاركون إلى الروابط الوثيقة بين القضايا التي أثيرت في الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشـــأن تغـــير المناخ وحلقة العمل الإقليمية بشأن المادة ٦ بخصوص التوعية العامة والاتصال، وأكدوا على أهمية التعاون الدولي بين الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ التي تعقد سنوياً بشأن تغير المناخ والمبادرات الإقليمية أو دون الإقليمية بشأن التثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ. وفي هذا السياق، أشار المشاركون إلى أنه عند إنشاء مركز التنسيق في إطار المادة ٦ من اتفاقية تغير المناخ، يمكن لشبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ أن تكون شريكاً إقليمياً.

٣٠- وبحثت جلسات الأفرقة العاملة الثلاث التي عقدت في اليوم الثاني القضايا التالية: التوعية العامة والاتصال والمشاركة العامة، وترأستها السيدة مونالي رانادي (الهند) وعُيّنت مقررة لها السيدة باشا كاروثرس (جزر كوك)؛ والتثقيف والتدريب والحصول على المعلومات، وترأستها السيدة جوسلين غوكو (الفلبين) وعُيِّن مقرراً لها السيد ثوشارا سيكوبادوغي (سري لانكا)؛ والتعاون الإقليمي والدولي، وترأسها أنشا سرينيفاسان (معهد دراسات البيئة العالمية، اليابان) وعُيِّن مقرراً لها السيد ماكوتو كاتو (مركز التعاون البيئي فيما وراء البحار، اليابان).

خامساً- فرص تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية

٣١- أشار المشاركون إلى أنه على الرغم من أن تنفيذ العديد من الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ لا يقترن رسمياً بالمادة ٦ من الاتفاقية، فإن معظم البلدان تنفذ تلك الأنشطة كجزء من مشـــاريع تتعلق بالبلاغات الوطنية وغيرها من الأنشطة التمكينية (برامج العمل الوطنية للتكيف، والتقييم الذاتي للقـــدرات الوطنـــية، وخطط العمل الوطنية)، وكذلك في سياق أعمالها التحضيرية الخاصة بآلية التنمية النظيفة. وتوفر تلك الأنشطة فرصاً للبلدان لكي تقوم بما يلي:

(أ) التركيز على توعية مختلف الفئات المستهدفة، مثل الحكومة والصناعة والمدارس والمجتمع المحلي، عن طريق استعمال مجموعة من أساليب الاتصال (مثل النشرات الصحفية والمقابلات التلفزية والإذاعية والنشرات الإعلامية والمنشورات العامة ووضع العلامات البيئية وأدلة شراء المنتجات الاستهلاكية)؛

(ب) إنشـــاء شـــبكات معلومـــات وطنية بشأن المادة ٦ تشمل الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمدارس والكليات والجامعات وغيرها من المؤسسات ومواقع الإنترنت الوطنية المكرسة لتغير المناخ؛

(ج) إنشاء مؤسسات بحوث/خلايا متخصصة لإجراء البحوث في مجال تغير المناخ؛

(د) تعزيز التوعية العامة ونشر المعلومات عن تغير المناخ بواسطة حلقات العمل والحلقات الدراسية والمنشورات الخاصة ومواقع الإنترنت وأنشطة "اليوم العالمي" والنشرات الشهرية والبرامج الوثائقية والكراسات؛

(هـ) إدراج قضايا تغير المناخ في خطط العمل الوطنية في مجال التثقيف البيئي ووضع مواد تثقيفية مثل الكتب الأساسية التي تتناول قضايا تغير المناخ واليوميات وصحائف الوقائع بشأن تغير المناخ وآلية التنمية النظيفة؛

(و) تعزيز قدرات واضعي السياسات بعقد جلسات إعلامية منتظمة مكثفة مع مختلف اللجان البرلمانية والوكالات الاقتصادية والإنمائية الوطنية ووزارات التجارة والصناعة؛

(ز) تعزيز قدرات القطاعين الخاص والعام بواسطة عقد دورات تدريبية تقنية بشأن قوائم جرد غازات الدفيئة، والقضايا المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، وإعداد البلاغات الوطنية.

سادساً- الشواغل والقيود والحواجز العامة

٣٢- تفتقر العديد من بلدان المنطقة إلى ترتيبات مؤسسية تفضي إلى تعزيز القضايا المشمولة بالمادة ٦. ونظراً إلى أن الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ تشكل عادةً جزءاً من تنفيذ المشاريع، فإن من يضطلع بها هم موظفو مشاريع قد لا يملكون بالضرورة الخبرة المناسبة. ومن ثم، فإن معظم المعلومات عن تغير المناخ تُنشر من قبل جهات التنسيق أو من خلالها. وقد يكون من الضروري تعيين جهة تنسيق معنية بالمادة ٦ كما هي الحال في ماليزيا، وكما أوصى به برنامج عمل نيودلهي.

٣٣- وتتنافس قضايا تغير المناخ وشواغله على الموارد مع أولويات أخرى أشد إلحاحاً على الصعيد الوطني. بيد أن العديد من البلدان أنشأت مكاتب/خلايا معنية بتغير المناخ داخل الوزارات المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك المادة ٦. فعلى سبيل المثال، أجرت كل من الصين والفلبين حوارات منتظمة بشأن قضايا تغير المناخ مع صناع القرار والسياسيين فيهما.

٣٤- ومعظم بلدان المنطقة ليست لها سياسات محددة في مجال تغير المناخ أو خطة تنفيذ رسمية خاصة بالمادة ٦ من الاتفاقية، رغم أن قضايا تغير المناخ مدرجة في سياساتها في مجالي البيئة والتنمية المستدامة.

٣٥- وأشار المشاركون إلى أن الموارد المتاحة لرسم سياسات الاتصال وتنظيم حملات التوعية والتطوير المهني للمعلمين والممارسين لا تتناسب مع الاحتياجات والشواغل المتعلقة بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية. فكون الموارد المالية والتقنية والبشرية غير كافية يقيد كثيراً جهود التنفيذ.

٣٦- وفيما يلي بعض القيود والحواجز الرئيسية التي تم تحديدها في العروض وما تلاها من مناقشات:

(أ) الافتقار إلى ترتيبات مؤسسية محددة لتنفيذ المادة ٦، مما يجعل من الصعب التركيز على هذه الأنشطة؛

(ب) عدم كفاية التمويل، مما يحد من نطاق برامج التوعية والتغطية وأنشطة التثقيف؛

(ج) نقص الموارد البشرية والتقنية والمالية وارتفاع معدلات استنزاف الموارد، مما يعني أن العديد من الأنشطة تعوزها الاستمرارية؛

(د) ضـــعف شبكات المعلومات وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالمادة ٦ وغير ذلك من المسائل، مما يقيد جهود التنفيذ؛

(هـ) عـــدم إدراج قضايا تغير المناخ في المناهج التعليمية في المدارس والمؤسسات الأكاديمية/مؤسسات البحوث وفي المواد التعليمية الخاصة بالمدرسين؛

(و) عدم كفاية حلقات العمل الدولية وبرامج التدريب وبرامج منح شهادات التدريب أثناء العمل لتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية؛

(ز) محدودية الاتصالات بسبب بطء خدمات الإنترنت، وعدم انتظامها أحياناً.

٣٧- ونظراً إلى التباين بين بلدان المنطقة والأهمية الحاسمة للتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ، فقد رأى المشاركون أن تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مسؤولياتها المشتركة ولكن المتمايزة، بما يتوافق مع أولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

سابعاً- المجالات المواضيعية

ألف - التوعية العامة والاتصال والمشاركة العامة

٣٨- يُعـــدُّ إدراج قضايا تغير المناخ في عمليات التخطيط الوطنية عاملاً حاسماً في زيادة وعي الفئات الرئيسية المســـتهدفة والمدارس والمؤسسات الجامعية ومشاركتها وفي التأثير في ذلك الوعي وتلك المشاركة بخصوص قضايا تغير المناخ وشواغله. ومن شأن زيادة فعالية مشاركة المنظمات غير الحكومية أن تساعد على تعزيز التوعية العامة في أوســـاط السياسيين، والقطاع الحكومي، والقطاع الخاص والصناعة والأعمال، والجمهور عموماً، والشباب، والمدارس، والهيئات الإعلامية.

٣٩- واعـــترف المشاركون بأن توصيل المعلومات عن علوم تغير المناخ إلى الجمهور كثيراً ما يكون صعباً لأنه يتطلب توفر مواد فائقة التقنية. ورغم أن اللغة الانكليزية تستعمل عادة في نقل المعلومات إلى واضعي السياسات، فإن من الضروري استعمال اللغات واللهجات المحلية في أنشطة إشاعة الوعي وتوصيل الرسائل المتصلة بتغير المناخ من أجل حفز العمل في أوساط الجمهور عموماً والسكان المحليين.

٤٠- وأشـــارت العـــروض إلى وجـــود بعض الخطط الإقليمية والسياسات الوطنية في المنطقة، لكنها لا تنفذ بالكامل؛ وإذا كان هناك تنفيذ لبرامج التوعية، فإنها لا تعمِّر طويلاً وتفتقر إلى الاستمرارية.

٤١- ورأى المشـــاركون أن من المهم أن تلبي برامج التوعية متطلبات الحياة اليومية لكي تتعزز التوعية العامة. ويمكن الاضطلاع بأعمال/أنشطة التوعية هذه بواسطة الأغاني والمسرحيات والتمثيليات التلفزية ومشاهير مناصري البيئة، والإعلان عن أيام للبيئة والاحتفال بها وغير ذلك.

٤٢- وتركـــز أنشـــطة التوعية عادة على أهم الحواضر في المنطقة. بيد أن هناك أيضاً حاجة إلى التركيز على الأريـــاف حيـــث يمكن أن تكون لتغير المناخ آثار أشد. ففي المناطق الريفية، كثيراً ما يكون للدين تأثير كبير في النظرة إلى قضايا تغير المناخ وشواغله.

٤٣- وشدد المشاركون على أن المعلومات المستقاة من علوم تغير المناخ تشير إلى الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير على مختلف مستويات المجتمع. وهناك حاجة إلى تنظيم حملات ذات شعارات بسيطة وجذابة تستلفت انتباه الفئات المستهدفة المحددة. وقد اقترحت الشعارات التالية لمختلف الفئات المستهدفة:

- السياسيون والبرلمانيون - "توقفوا عن التنفس أو افعلوا شيئاً لوقف الاحترار العالمي"
- القطاعان الحكومي والخاص - "اعمل الآن واستعد لتغير المناخ"
- الجمهور عموماً - "تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في الحياة اليومية"
- المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية - "قضية عالمية، آثار قطاعية، ردود فعل فردية"
- الشباب - "مزايا العمل اليوم تبشر بغد أفضل للأجيال المقبلة".

٤٤- واعـــترف المشاركون بأن من أنجع سبل تعزيز الوعي بتغير المناخ ربط الفهم الأساسي لعلوم تغير المناخ بملاحظة و/أو تجربة الآثار التي تحدث على الصعيد المحلي، أي إن الاحترار العالمي يؤثر في قابلية التأثر المحلية.

٤٥- وللعديد من بلدان المنطقة برامج توعية ناجحة، لا سيما في المدارس. غير أن استعمال وسائط الإعلام في حملات التوعية يظل باهظ الثمن، وينبغي بالتالي إدراج برامج التوعية إما كجزءٍ من الأنشطة الرئيسية أو الترويج لها في أثناء تلك الأنشطة.

٤٦- ولتعزيز التوعية العامة والاتصال والمشاركة العامة بفعالية، يلزم وضع نظام من الحوافز والمزايا. ويمكن أن يتيسر ذلك بواسطة التعاون الدولي من خلال دعم أنشطة المشاريع ونقل التكنولوجيا.

٤٧- وتقتضي المشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرارات في مجال تغير المناخ والحصول على المعلومات العمل على ضمان تمكن المكتبات والمعاهد التعليمية من توفير مجموعة كاملة من المواد عن تغير المناخ بالانكليزية واللغات المحلية، حيثما أمكن، لكي يستعملها عامة الناس وكذلك المدارس والكليات.

باء - التثقيف والتدريب والحصول على المعلومات

٤٨- حُدد عدد من الحواجز أمام التثقيف والتدريب، بما فيها عدم كفاية الموارد المالية ونقص الخبرة والموظفين وقلـــة الدعم السياسي والمؤسسي. ولتخطي هذه الحواجز، ثمة حاجة لاستمرار المانحين في تقديم الدعم، ولوضع برامج تتضمن "تدريب المدربين" وبرامج رصد، ولتحديد فرص الحوار الرفيع المستوى بشأن شواغل تغير المناخ.

٤٩- وتواجه العديد من البلدان المشكلة الصعبة والمستمرة المتمثلة في استبقاء العمالة المدرَّبة. ويتطلب حل هذه المشكلة تثقيف وتدريب المزيد من الخريجين على المدى البعيد على مستوى الدراسات العليا.

٥٠- واعترف المشاركون بأن بعض النجاح في مجالي التثقيف والتدريب قد تحقق من خلال حلقات عمل بشأن مواضيع محددة مثل حلقات العمل الوطنية التي عقدت بشأن آلية التنمية النظيفة في مختلف بلدان المنطقة تحسباً لدخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ، وبواسطة تقديم الخبراء الوطنيين والإقليميين المساعدةَ التقنية في مختلف البلدان للمساعدة في إعداد البلاغات الوطنية الأولية.

٥١- وتمخض التركيز على آلية التنمية النظيفية في الحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ عن المزيد من النقاش بشأن التثقيف والتدريب والتوعية العامة في حلقة العمل بشأن المادة ٦. وهذه هي المرة الأولى التي تعالج فيها حلقة عمل إقليمية قضايا تتعلق بالمادة ١٠ (هـ) من بروتوكول كيوتو.

٥٢- وكرر المشاركون التأكيد على ضرورة ربط التثقيف في مجال تغير المناخ بالتثقيف البيئي والتثقيف في مجال التنمية المستدامة، مما يسهل تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية المتعلقة بالتثقيف على الأمد البعيد بما يتوافق مع أولويات التنمية المستدامة.

٥٣- ووافق المشاركون على أن شبكة منطقة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث تغير المناخ العالمي والحلقة الدراسية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ مفيدتان لتبادل المعلومات والمعارف، بما في ذلك أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة.

٥٤- واعترف المشاركون بأهمية الدور الذي تؤديه منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرها من البرامج والمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية (مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية)، في دعم الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب في المنطقة. وفي هذا السياق، أكد المشاركون على أن مواصلة هذا الدعم هي أمر حيوي لتأمين استمرارية هذه الأنشطة في المنطقة.

٥٥- كما اعتُرف بأن مختلف فئات المستعملين (أي مختلف الفئات المستهدفة) تحتاج إلى معلومات مختلفة. فليس من السهل دائماً تحديد المعلومات الصحيحة (من حيث مدى ملاءمتها وصلتها بالموضوع وقابليتها للتطبيق ونوعيتها) لأنه يتطلب مستوى معيناً من الخبرة، وهذه المشكلة تتفاقم أحياناً لأن تلك المعلومات غالباً ما تكون متاحة وفي المتناول لكنها لا تكون بالضرورة في الشكل الذي يمكن استعماله بسرعة وفعالية.

٥٦- ووافق المشاركون على أن المساعدة على تحسين الحصول على المعلومات في المنطقة تتطلب وضع دليل خبراء في مجال تغير المناخ على الصعيد الإقليمي وقائمة جرد للمواد والمعلومات التثقيفية في هذا المجال. كما أشاروا إلى أن ربط شبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ بمركز التنسيق الخاص بالمادة ٦ قد يجعل منهما شريكين إقليمين مفيدين لتحقيق هذا الهدف. وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات، رأى المشاركون أن ثمة حاجة إلى استحداث قاعدة بيانات وأدوات إعلامية بغرض تعزيز الوعي، ومشاركة أصحاب المصلحة، ونشر المعلومات. وفي هذا السياق، اقترحوا إنشاء آلية لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستخلصة، ولإنشاء شبكات قصد تعزيز تبادل الأفكار والمواد وأساليب التدريب بين بلدان المنطقة عبر

وضع دليل إقليمي لخبراء تغير المناخ وجرد المواد والمعلومات التثقيفية بشأن تغير المناخ. وأشاروا إلى أن ربط شبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ بمركز التنسيق الخاص بالمادة ٦ قد يجعل منهما شريكين إقليميين مفيدين في هذا الصدد.

٥٧- واعترافاً بالدور الحاسم الذي يؤديه التثقيف والتدريب، اقتُرح إدراج دروس عن تغير المناخ في برامج التخرج وما بعد التخرج في معاهد التعليم العالي. واعتبر أن من شأن ذلك أن يساعد على حل مشكلة تناقص أعداد الموظفين المدرَّبين والنقص العام في الخبرة المتاحة في معظم بلدان المنطقة لتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية.

٥٨- ونظراً إلى القيود والحواجز التي تم تحديدها في حلقة العمل، ولما كان من المرجح أن تصبح قضايا تغير المناخ أكثر إلحاحاً في المستقبل القريب في العديد من بلدان المنطقة، فقد يكون من الضروري عقد حلقات عمل تدريبية للتثقيف والتدريب والتوعية العامة من أجل التكيف والتخفيف والتنمية المستدامة. ويمكن القيام بذلك في إطار فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وفريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا. والتدريب المهني مطلوب لوضع مواد تدريبية وأدلة ووحدات منهجية للتثقيف والتدريب وتعزيز التوعية العامة.

٥٩- وشدد المشاركون على ضرورة ترجمة المعلومات المتاحة عن تغير المناخ بالإنكليزية وغيرها من لغات شتى الفئات المستهدفة إلى اللغات المحلية لاستعمالها في توعية واضعي السياسات والمجتمعات المحلية/الريفية. فمن شأن ذلك أن ييسِّر الإقناع السياسي لواضعي السياسات والسياسيين واعترافهم بقضايا تغير المناخ وشواغله وأن يشجع إدراج اعتبارات تغير المناخ في عملية التخطيط الإنمائي.

جيم- التعاون الدولي والإقليمي

٦٠- وبخصوص إمكان وضع استراتيجية إقليمية بشأن المادة ٦، وافق المشاركون على أن من المفيد، والممكن، وضع استراتيجية إقليمية لتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية، رغم أن ذلك يقتضي المزيد من التفكير، بما في ذلك النظر في القضايا المتعلقة بحسن الإدارة وطرائق تنفيذ هذا المشروع. ولا بد من أن تكون الاستراتيجية ذات توجه قطري في سياق برنامج عمل نيودلهي، ويمكن أن تشتمل على عناصر أهمها ما يلي:

(أ) التوعية العامة - يركز هذا العنصر على وضع برامج مبتكرة لمختلف الفئات المستهدفة وتوعية واضعي السياسات والسياسيين في المراكز العليا بآثار تغير المناخ؛

(ب) التثقيف - يمكِّن هذا العنصر من تكييف واستخدام الموارد والمواد التثقيفية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لفائدة فئات مستهدفة بعينها؛

(ج) التدريب - هذا العنصر أساسي خاصة بشأن التكيف (بما في ذلك التدريب أو إعادة التدريب المهني)، وإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، وتنفيذ أنشطة آلية التنمية النظيفة؛

(د) الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والتعاون الدولي - يركز هذا العنصر على استحداث آلية لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات.

٦١- وما برحت معظم البلدان تشارك وتسهم في التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، لكن ليس بالضرورة بشأن المادة ٦ من الاتفاقية. بيد أن بعض البلدان تعاونت فيما بينها، لا سيما في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ وبشأن توفير الدعم التقني لإعداد البلاغات الوطنية الأولية وغير ذلك من المشاريع.

٦٢- وأشار المشاركون إلى أن الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ كثيراً ما تتيح مزايا مشتركة مع أنشطة أخرى متصلة بالمناخ داخل كل بلد. إلا أنه مع تزايد إلحاح قضية تغير المناخ، يصبح التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أكثر أهمية ولا سيما في مجالي التدريب والتثقيف.

٦٣- ومن بين أهم الشركاء الدوليين المشاركين في أعمال وأنشطة تغير المناخ المتعلقة بالمادة ٦ في المنطقة منظمات متعددة الأطراف مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصرف التنمية الآسيوي، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ وحكومات كل من أستراليا وألمانيا والسويد وكندا والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان من خلال برامجها ومشاريعها الثنائية؛ ومنظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لآسيا والمحيط الهادئ، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث تغير المناخ العالمي، والمركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي للمحيط الهادئ؛ ومنظمات غير حكومية دولية/مؤسسات جامعية بما فيها مركز التعاون البيئي فيما وراء البحار، ومعهد البيئة والمجتمع العالميين، ومبادرة الهواء النقي في آسيا.

٦٤- واعترف المشاركون بأن من المهم إقامة شراكات تتيح توفير الموارد بما فيها الخبرة التقنية، وتبادل الآراء والمعلومات، والموظفين.

٦٥- ولفهم الأولويات القائمة في المنطقة بشأن التثقيف والتدريب والتوعية العامة فهماً أفضل، يلزم إجراء تقييم للاحتياجات للتأكد من أن الدعم المقدم مفيد فعلاً للمتلقين، وأن لهؤلاء المتلقين القدرة على إدارة تلك الموارد.

٦٦- وشدد المشاركون على أهمية المادة ٦، لا سيما في سياق تنفيذ آلية التنمية النظيفة وخيارات التكيف والتخفيف، وجددوا التأكيد على أن مركز التنسيق الخاص بالمادة ٦ من الاتفاقية قد يكون مفيداً في توفير المعلومات عن تغير المناخ عموماً وعن المادة ٦ خصوصاً.

٦٧- واعتُرف بأن محدودية الموارد المالية والتقنية والبشرية تعوق جهود العديد من البلدان في مجال التنفيذ رغم أن بعض البلدان في المنطقة تبذل ما في وسعها من جهد لتعتمد على نفسها في أنشطة التنفيذ المتعلقة بالمادة ٦.

٦٨- ومن بين الموارد المفيدة للتعاون الدولي التدريب العملي على الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ والتي تشمل طلبة الجامعات الذين يعملون مع موظفي الخدمة المدنية للتعلم في مجال تغير المناخ؛ وترجمة ونشر المعلومات التقنية المستقاة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وتعبئة

وسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية، ومجموعات إقليمية ووطنية أخرى؛ والترويج للتعلم الإلكتروني واستعماله؛ ووضع مقررات دراسية في مجال تغير المناخ على مستوى التعليم العالي.

٦٩- وقد ساهم الدعم المالي والتقني من المؤسسات المالية الدولية مساهمة كبيرة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في العديد من بلدان المنطقة. غير أن هناك احتياجات لم تلبّ. كما أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الوضوح بشأن عمليات مرفق البيئة العالمية بخصوص تمويل أنشطة المادة ٦، وإلى المزيد من الاتساق والتماسك والتآزر حول أنشطة المادة ٦.

٧٠- ونظراً إلى التباين في المنطقة والتفاوت الشديد في مستوى تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمادة ٦ من الاتفاقية، أشار المشاركون إلى ضرورة وضع استراتيجية إقليمية، كما ذُكر في الفقرة ٦٠ أعلاه، للأركان الستة (التثقيف والتدريب والتوعية العامة والمشاركة العامة والحصول على المعلومات والتعاون الدولي) للمساعدة على تسهيل تنفيذ الإجراءات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

ثامناً- قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية وشواغلها

٧١- نظرت الأفرقة العاملة الثلاثة في قضايا وشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتصل بتنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية، وذلك بالنظر إلى قابليتها الشديدة للتأثر بمضار تغير المناخ. وأُبرزت القضايا والاستنتاجات التالية:

(أ) الحصول على المعلومات بشأن التكيف (أي الموارد المالية والمنهجيات والتكنولوجيات والدراية العملية) يمثل أولوية عالية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن الموقع الجغرافي والعزلة النسبية لهذه الدول، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل ونقل التكنولوجيا، وقصور مرافق الإنترنت، هي عوامل تقلل فرص الحصول المعلومات؛

(ب) تعترف العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية دور الكنيسة وغيرها من المنظمات المحلية/الجماهيرية في أنشطة التثقيف والتدريب، وبالتالي في توعية الناس وزيادة المشاركة العامة، وهي عوامل حاسمة في أنشطة التنفيذ والتكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة (انظر الإطار ٣)؛

(ج) تعوق قلة عدد المؤسسات الجامعية المتطورة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية إعاقة شديدة فرص التثقيف والتدريب بشأن قضايا تغير المناخ؛ وهذا يؤثر على فرص التدريب المتقدم للموظفين (كتدريب المدرسين) على العمل في مجال تغير المناخ؛

(د) كثيراً ما تكون تكاليف أنشطة التدريب باهظة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث لا يتوفر العدد الأدنى اللازم من المتدربين؛

(هـ) عند تقديم الدعم المتعدد الأطراف والثنائي وتوزيع الموارد، ينبغي معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة تفضيلية أو إيلاؤها اهتماماً خاصاً في مجال التدريب والتثقيف وما إلى ذلك. وتعترف بعض الجهات

المانحـــة (مثل أستراليا ونيوزيلندا ومرفق البيئة العالمية ومصرف التنمية الآسيوي) بضرورة تقديم مساعدة خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الإطار ٣- التوعية بتغير المناخ تحض على العمل - حالة جزيرة تيغوا، فانواتو

في إطـــار البرنامج الذي مولته الوكالة الكندية للتنمية الدولية بشأن بناء القدرات على وضع تدابير للتكيف في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، أفضى برنامجٌ للتوعية بتغير المناخ وتقييمٌ لقابلية التأثر بتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر في جزيرة تيغوا، مجموعة طوريس، فانواتو، إلى قرار اتخذته جماعة لاتيبو القروية بالانتقال إلى موقع قاري أعلى كجزء من تكيفها مع آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر.

وشارك في حملة التوعية وتقييم قابلية التأثر، اللذين لم يكن بإمكان تلك الجماعة الانتقال إلى مكان آخر بدونهما، كـــل من الوكالات الحكومية (مثل المراصد الجوية وإدارات الأشغال العامة والزراعة والصحة والغابات ومصائد الأسماك والاقتصاد والتخطيط القطاعي)، والمنظمات غير الحكومية والكنائس والشباب والجماعة القروية.

تاسعاً- استنتاجات وقضايا تحتاج إلى مزيد من البحث

٧٢- نجـــح العديد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عدد من المبادرات بخصوص أنشطة التنفيذ المتعلقة بالتثقـــيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ. وتشمل المبادرات البارزة إجراء الاستقصاءات الوطنية بشأن التوعية العامة بتغير المناخ، ومشاريع نموذجية في مجال التوعية، ووضع مواد تدريبية وإعلان أيام وطنية للبيئة، للتأكد من وعي أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم صناع القرار في الحكومات وفي القطاع الخاص، فضلاً عن المدارس وأوساط الشباب.

٧٣- كما أن العديد من المشاريع الممولة من الخارج قد سهَّلت الجهود الوطنية بشأن التثقيف والتوعية العامة في مجـــال تغير المناخ وبشأن بناء القدرات في أهم المجالات مثل إعداد البلاغات الوطنية وآلية التنمية النظيفة؛ وتم التأكـــيد عـــلى الاستفادة من الخبرة الإقليمية والوطنية وتبادل الخبرات بين البلدان كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب في مجالي التثقيف والتدريب، بوصفها عاملاً رئيسياً في أي جهود مقبلة بشأن القضايا المتصلة بالمادة ٦ في المـــنطقة. وفي هذا الصدد، ولدى إنشاء مركز التنسيق المعني بالمادة ٦ من الاتفاقية، اقتُرحت شبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تغير المناخ كشريك إقليمي وكمركز اتصال محتمل للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ.

٧٤- ونظـــراً إلى وجود قيود تحد من قدرات الاتصال بسبب بطء خدمات الإنترنت وعدم انتظامها أحياناً في العديـــد من بلدان المنطقة، ينبغي إيلاء الاعتبار لكيفية تعزيز مركز التنسيق المعني بالمادة ٦ بصيغة مكملة بحيث يتيسر الوصول إليه من قبل تلك البلدان وأقل البلدان نمواً التي تعاني مشاكل مشابهة.

٧٥- ولتخطي الحواجز الحالية التي تعترض التثقيف والتدريب، بما فيها عدم كفاية الموارد المالية، وقلة الخبرة/الموظفين، وضعف الدعم السياسي/المؤسسي، أوصيَ بمواصلة الدعم المقدم من المانحين لوضع برامج تشمل "تدريب المدرِّبين"، وبرامج التوجيه، ولتحديد فرص إجراء حوار رفيع المستوى بشأن الشواغل في مجال تغير المناخ.

٧٦- كما أشير إلى أن مستوى تنفيذ أنشطة المادة ٦ في المنطقة يتفاوت تفاوتاً واسعاً من بلد لآخر. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في بعض البلدان لتعزيز التوعية العامة بشأن تغير المناخ، وتدعيم قدرات هذه الفئات على المدى البعيد، ومعالجة شواغل تغير المناخ، وإدراج قضايا تغير المناخ في خطط العمل البيئية الوطنية. ولتلبية هذه الحاجة، اقتُرح وضع استراتيجية إقليمية لتحديد هذه الاحتياجات واقتراح إجراءات تتعلق بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ كجزء من برنامج عمل نيودلهي.

٧٧- وعند إعداد هذه الاستراتيجية، أشير إلى أن المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة لجميع البلدان، بما يتوافق مع أولوياتها في مجال التنمية المستدامة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وذلك نظراً إلى عدم تجانس المنطقة والأهمية الحاسمة للتثقيف والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ. كما ينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية موجهة توجيهاً قطرياً في سياق برنامج عمل نيودلهي.

٧٨- ويمكن أن تشمل عناصر الاستراتيجية إقامة الشراكات التي قد تمكن من توفير الموارد، بما فيها الخبرة التقنية، وتبادل الآراء والمعلومات، والموظفين. كما يمكن أن تشمل الاستراتيجية وضع دليل للخبراء الإقليميين في مجال تغير المناخ وإجراء جرد للمواد/المعلومات التثقيفية عن تغير المناخ؛ واستحداث قاعدة بيانات وأدوات إعلامية بغرض تعزيز الوعي ومشاركة أصحاب المصلحة؛ ونشر المزيد من المعلومات.

- - - - -